

## اقتصاديات وسياسات المشاركة في تكلفة التعليم العالى: منظور مقارن

### The Economics and Politics of Cost Sharing in Higher Education: Comparative Perspectives

د. بروس جونستون\*

ترجمة: منار صبرى

يشهد الطلب على التعليم العالى فى بداية القرن الحاد والعشرين أعلى معدلاته، من كل من الطلاب و ذويهم، من أجل المركز الوظيفي والاجتماعي المفترض تحقيقه، ومن قبل الحكومات أيضا، من أجل المنافع الاجتماعية والثقافية ومن أجل الرفاهية الاقتصادية المفترض تحقيقها للدول. بيد أن التعليم العالى باهظ التكاليف، وخاصة عندما تتعاظم تكلفة الوحدة، أى التكلفة لكل طالب كنتيجة لضغوط المتزايدة والطارئه على الالتحاق بالتعليم العالى- كذلك فإن الحكومات مكبله باحتياجات أخرى ملحة، العديد منها أكثر بريفا سياسيا من ادعاءات الفائدة المجنية من التعليم العالى. كما إن تلك الاحتياجات، بالإضافة إلى التعليم العالى، تفوق فى تكلفتها عن القدر المتاح من الإيرادات الحكومية المحدودة.

النتيجة هى تزايد الشعور بالتكشف فى نظم التعليم العالى فى جُل الدول وإدراك متزايد لأهمية الموارد المالية غير الحكومية. فضلا عن أن التعليم العالى يخضع لهجوم فى العديد من الدول نتيجة لفقدانه المسئولية، أو لكون مخرجاته عديمة الشفافية سواء للطلاب أو للوزارة أو للعمل أو للصناعة. من هذه المفاهيم والمشكلات المتشابهة أتى مفهوم "المشاركة فى التكلفة *Cost Sharing*". ويوضح جونستون (1986، 1991، 1992، 2002، 2003) مفهوم المشاركة فى التكلفة من منظور دولي مقارن بأنة التحول فى تكلفة التعليم العالى من كونه بالكامل أو شبه الكامل على عاتق الحكومة أو دافعى الضرائب إلى الاعتماد الجزئى على الآباء و/أو الطلاب، سواء فى هيئة قيمة رسوم التعليم أو حق استخدام خدمات السكن والإقامة لتغطية التكاليف التى كانت محملة سابقاً على الحكومات والمؤسسات التعليمية. إن هذه المقالة تدرس الاتجاه العالمى نحو المزيد من تطبيق سياسات المشاركة فى التكلفة: أشكالها الأساسية، والمنطق الاقتصادى والسياسى من وراءها، وبعض الأمثلة التوضيحية وبعض الأفكار حول تلك السياسة، أو لماذا يبقى هذا الاتجاه المنطقى والمتساعد والهام محور لجدل شاسع. ونختتم هذه المقالة بمناقشة ثلاث محاور رئيسية شائكة والتي هى محور النزاع بين صانعى القرار حول العالم.

\*بروس جونستون أستاذ جامعى متخصص فى التعليم العالى المقارن، مدير مركز الدراسات التربوية المقارنة فى جامعة ولاية نيو يورك فى بافلوا. أعدت هذه المقالة خصيصا لنشر فى "مجلة التعليم العالى" المنشورة فى 2004، وقد تم عرض إصدار سابق منها فى المؤتمر العالمى لاقتصاديات التعليم الذى أقيم فى جامعة بكين، بينجنج، الصين فى مايو 2001.

## I

### المشاركة فى تكلفة التعليم العالى

ينبثق مصطلح المشاركة فى التكلفة فى مجال التعليم العالى فى كل الدول وفى كل الحالات من افتراض أن تكاليف التعليم العالى تمول من أربع مصادر رئيسية:- (1) الحكومة أو دافعى الضرائب (2) الآباء (3) الطلاب (4) الأفراد والمؤسسات المانحة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بالرغم من أن الأعمال والمشروعات قد تشارك فى توفير بعض الإيرادات فإن مثل هذه المشاركة بالغة القصور، وتمائل أكثر إيرادات عمليات البيع للخدمات الخاصة، أى أن أشكال المساندة العامة يمكن أن ينظر إليها على أنها إضافة لتكلفة المنتج ولذلك فهى فى جوهرها محملة على المستهلك - وليس بعيدة فى حقيقتها عن الضرائب العامة المفروضة على الأعمال.

**الحكومة:** يفضل غالبية الاقتصاديون تحت مظلة اقتصاديات السوق أن ينظروا لمصادر الإيرادات العامة ليس على أنها حكومية، ولكن أن ينظروا إليها على أنها تأتي من دافعي الضرائب. هذه الضرائب قد يسدها جميع المواطنين بشكل مباشر ومنظور مثل الضرائب على الأرباح والأملاك والمبيعات والاستهلاك العام أو على السلع الخاصة المميزة مثل البنزين والسجائر والمشروبات الروحية وتذاكر الطيران والواردات. وكذلك ممكن أن تكون الضرائب غير مباشرة وغير منظورة. ويتركز مصدر الضرائب غير المباشرة وغير المنظورة بالنسبة للمواطن المتوسط في الضرائب على الأعمال والمشاريع والتي بدورها تنعكس على المستهلكين من خلال رفع أسعار السلع التي يشترونها بالطبع. وهذا الأسلوب ليس بعيد عن أي نوع آخر من الضرائب على البيع القطاعي أو أي رسوم خاصة. إذا كانت الحكومة مسيطرة على الأسعار، مثل الحال في النظم الاشتراكية وحيث يتعذر على المؤسسات تمرير عبء الضرائب إلى المستهلكين في هيئة رفع الأسعار، فإن تلك الضرائب، أو التكلفة المضافة، لا بد أن تُحمل على العاملين في صورة خفض الأجور والمرتبات. وأخيرا، فإن الحكومة قد تأخذ القوة الشرائية من المواطنين ليس عن طريق التمويل بالعجز والتي ينتج عنه تآكل القيمة الحقيقية للأجور والأصول. (قد تشرع الحكومات في فرض الضرائب على الأغنياء فقط، أو الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، أو على عائدات الصناعات الاستخراجية. لكن فرض مثل هذه الضرائب أمراً بالغ الصعوبة، وان لم يكن هناك إيرادات ضخمة من ناتج بيع موارد الدولة الطبيعية مثل البترول والمعادن المختلفة والتي يمكن فرض الضرائب عليها أو حتى استحواذ الدولة على كامل إيراداتها ففي النهاية تقع معظم النفقات الحكومية على عاتق المواطن المتوسط (دافع الضرائب).

**الآباء:** الجهة الثانية المشاركة في التكلفة هم الآباء الذين قد يدفعون بعض تكاليف التعليم العالي من خلال دفع رسوم التعليم، أو تحمل لبعض تكاليف إقامة الطالب أحيانا من خلال إبقاء الطالب للإقامة معهم بالمنزل. وقد يغطي الآباء تلك النفقات الإضافية من الدخل الجارى، أو من بعض المدخرات السابقة أو حتى من خلال الاقتراض - بمعنى السحب من الإيرادات المستقبلية، وربما ضم مفهوم الآباء كل أفراد الأسرة مثل الأجداد أو الأقارب أو حتى سكان نفس القرية أو الكنيسة والجامع والمعبد.

**الطلاب:** هم الجهة الثالثة المشاركة في عبء تكاليف التعليم العالي. ويمكن للطلاب أن يتحمل بعض التكاليف من خلال عمله في أجازة نصف العام ونهايته، أو من خلال القروض. والقروض بالتالى يتم سدادها عندما ينتهى الطالب من دراسته ويبدأ في العمل، مثل القروض التقليدية المسددة على دفعات شهرية أو من خلال خصمها من راتبه من قبل جهة العمل ( مثلما يحدث في حال خصم الضرائب والتأمينات من المنبع) والتي تؤديها بالتالى إلى المقرض. وكذلك يمكن أن يكون السداد "مشروط بحجم الدخل Income Contingent" أى مربوط بنسبة محددة من الدخل. وهناك طريقه مماثله أخرى لسداد الطالب لهذا القرض من خلال تحمله ضريبة دخل أعلى أو ضريبة إضافية على الدخل حتى يتم سداد القرض، بما في ذلك نسبة الفائدة المتفق عليها عند التعاقد. وعلى أية حال - سواء كان السداد في هيئة أقساط متساوية كالطريقة التقليدية أو دفعات متدرجة مع الوقت أو دفعات مرتبطة بالدخل - فإن الأمر الأكثر أهمية بالنسبة للطلاب (على الأقل المفترض أن يكون كذلك في مجتمع رشيد وناصح) لا يتمثل في نوع القرض أو التزامات السداد، و لكن في (1) القيمة الحالية الحقيقية المخصومة لإجمالي دفعات السداد المتوقعة و (2) عدد سنوات السداد - والتي بالإضافة إلى البند الأول يتحدد على أساسها العبء الشهري للسداد.

**المؤسسات والأفراد المانحة:** الشريك الأخير في المشاركة في التكلفة هو المتبرع الذي تساهم تبرعاته في التحسين النوعي للجامعة (ومن ثم تحسين الخبرة التعليمية) أو سرى إجمالي ميزانية المؤسسة التعليمية، ومن ثم تخفيض الجزء المحمل مباشرة على الآباء والطلاب، أو قد توجهه التبرعات الى الطلاب في هيئة منح تعليمية وهبات، بافتراض تواجد معايير جوهرية لقياس الاحتياج المادي للطلاب، أو محدودية دخل الطلاب و/أو آبائهم. وقد يكون هؤلاء المتبرعون قد وافقهم المنية منذ زمن بعيد لكن تبرعاتهم للجامعة محفوظة في صورة وقف ( مثلما المتعارف عليه في الولايات المتحدة)، بحيث يتم استخدام العائدات و الأرباح المحققة من هذا الوقف على المنح

الدراسية أو على ميزان العمليات الجارية من أجل تخفيض الحاجة لمصادر دخل أخرى. وفي الواقع فإن هذه التبرعات تستمر إلى مال نهاية. أو أن المتبرعون قد يكونوا أفراد أو مؤسسات تساهم في الوقت الحالي، ومن ثم تساعد تبرعاتهم في خفض التكاليف الجارية المرتفعة التي، في ظروف أخرى، كانت سيتحملها أحد أو كل الجهات الأخرى التي ذكرناها في نموذجنا للمشاركة في التكلفة. بل إن الجامعة ذاتها يمكن أن ينظر إليها كمتبرع عندما تضمن تخصيص منح تعليمية خاصة لذوى الاحتياج المادي من أجل تمكين الطلاب محدودي الدخل من الدراسة. لكن المتبرع الحقيقي في مثل هذه الحالة غالباً ما يكونوا أولياء الأمور وآباء الطلاب القادرين، والذين قد يسددون أكثر مما يجب لمقابلة المتوسط الحقيقي لتكاليف التعليم في الجامعات، ولكنهم يدركون أهمية توافر قدر من المنح لغير القادرين مادياً من أجل تحقيق تحسين النوعية والمكانة العامة للمؤسسة – ومن ثم يعد بند إنفاق شرعي وهام لبقاء الجامعات.

## II

### أشكال المشاركة في التكلفة

بدأ استخدام مصطلح المشاركة في التكلفة في مجال تمويل التعليم العالي، وكما هو مستخدم في تلك الورقة، ليرمز إلى التحول لكل أو جزء من عبء تكلفة التعليم العالي من الحكومة أو دافعي الضرائب إلى الآباء والطلاب. إن المشاركة في التكلفة غالباً تكون مرتبطة بالرسوم التعليمية والمصاريف أو "رسم الاستخدام" وخاصة على الخدمات السكنية والمعيشية التي توفرها الحكومة أو المؤسسة للطلاب. على أية حال، فإن التحول نحو تطبيق المزيد من سياسات المشاركة في التكلفة ممكن أن يأخذ شكل أو أكثر من سبع أشكال رئيسية كما يلي:

١) **بداية رسوم التعليم** (حيث كان التعليم العالي مجاناً سابقاً). مثل الحال في الصين في عام 1997 أو بريطانيا في عام 1998 على سبيل المثال، أو في استراليا في أحدث تصريحات (حيث أعلنت ذلك في نوفمبر 2000 ليبدأ العمل به في عام 2002).

٢) **إضافة رسوم تعليمية خاصة بمسار معين في حين الاحتفاظ بالتعليم المجاني للطلبة المقبولين على النحو النظامي المعتاد- طلاب مدعمن من الدولة.** ومثل هذا المسار المزدوج لرسوم التعليم يحافظ على الشكل السياسي لمجانبة التعليم العالي، والتي هي غاية في الأهمية بصفة خاصة (ومألوف تواجدها والحفاظ عليها في الدستور والقانون العام) في الدول الشيوعية سابقاً مثل روسيا وجُل شرق ووسط أوربا، ودول أخرى كانت في فترة ما جزء من الاتحاد السوفيتي السابق<sup>2</sup>.

٣) **الارتفاع الحاد في الرسوم التعليمية (حيث تتواجد الرسوم التعليمية في القطاع العام من قبل).** إن التحول في اتجاه المزيد من المشاركة في التكلفة يتطلب ارتفاع الرسوم التعليمية بقيمة أعلى من معدل الزيادة في تكاليف المؤسسة التعليمية، بصفة عامة من أجل تخفيض حصة الحكومة أو دافعي الضرائب وزيادة متناسبة لحصة الآباء أو/و الطلاب. هذه هي حالة الولايات المتحدة مؤخراً، حيث عجزت العديد من حكومات الولايات عن الاستمرار في تمويل نفقات الجامعات العامة بذات الحصة السابقة ومن ثم ارتفعت رسوم الالتحاق بالجامعات العامة بشكل حاد لتغطية الفجوة الناجمة عن تراجع دور الولاية أي الدولة في التمويل.

٤) **فرض "رسم استخدام" أو مصروفات لتغطية مصاريف الإعاشة و الإقامة المقدمة من الجامعات والتي كانت في السابق مدعمة بثقل.** وتطبق هذه السياسة في الصين وفي جُل الدول، بما في ذلك الدول الأفريقية حيث يلتهم الدعم الموجه لتغطية تكاليف المعيشة الجزء الأعظم من ميزانية التعليم العالي كما يوضح البنك الدولي ذلك. وفي دول بحر الشمال: السويد، والنرويج، وفنلندا، والدنمرك، على سبيل المثال، حيث مازال التعليم العالي مجاناً، فإن نفقات التعليم العالي بشكل أساسي تتمثل في تكاليف إعاشة الطالب، والتي هي غاية في الارتفاع في تلك الدول، ولا يشارك فيها دافعي الضرائب (على الأقل بشكل رسمي) ولا الآباء. إذن هذه التكاليف محملة بشكل كامل على الطلاب، و بشكل رئيسي في صورة قروض طلابية (والتي هي بشكل غير مباشر محملة على دافعي الضرائب بطريقة أو بأخرى في هيئة دعم لدفعات سداد الدين).

<sup>2</sup> من الملفت للنظر أن الصين بدأت مسار رسوم التعليم المزدوج، ثم تراجعت عنه وتحولت الى نظام رسوم التعليم الموحد في عام 1997.

٥) **انخفاض المنح التعليمية والهبات الممنوحة للطلاب**. وهذه السياسة تتحقق ببساطة أحيانا من خلال "تجميد" الهبات أو شرائح القرض، أي تثبتهم بالمقارنة بمعدلات التضخم العامة، وبالتالي تنخفض قيمتهم الحقيقية. وقد حدث هذا في بريطانيا التي عرف عنها سخاء الهبات (والتي تم لاحقا إلغاؤها بالكامل)، وأيضا في روسيا فيما يخص قيمة الحفاظ على الهبات وفي غالبية دول الاتحاد السوفيتي السابق، وشمال ووسط أوروبا.

٦) **زيادة في التكلفة الفعالة لاسترداد قروض الطلاب**. ويمكن تحقيق ذلك من خلال خفض الدعم على قروض الطلاب (بشكل مماثل لتقليص الهبات غير المستردة)، وكذلك يمكن تحقيقها من خلال خفض عدد من القروض التي يتم الإعفاء من سدادها لأي سبب من الأسباب. أي إن الاسترداد الفعلي للتكلفة يمكن أن يتحقق من خلال التشدد في التحصيل، أو خفض حالات التأخر عن الدفع، مع البقاء على معدل الفائدة الفعال المدفوع من هؤلاء الذين كانوا يسددون الدين في كل الأحوال.

٧) **الحد من القدرة الاستيعابية للقطاع العام المجاني أو المنخفض التكلفة بالتوازي مع التشجيع الرسمي (وكثيرا مصاحب بدعم جماهيري) لقطاع التعليم العالي الخاص المعتمد على إيرادات الرسوم التعليمية**. وقد قامت عدة دول بتحاشي المزيد من النفقات الحكومية على التعليم العالي – بشكل ملحوظ مثل اليابان، وكوريا، والفلبين، واندونيسيا، والبرازيل، ودول أمريكا اللاتينية، وشرق آسيا – من خلال الحفاظ على قطاع عام محدود – غالبا منتقى وللصفوة فقط – وتحويل العديد من التكاليف العامة الناتجة عن زيادة أعداد الطلاب الى الآباء والطلاب من خلال تشجيع مؤسسات التعليم العالي الخاصة (والتي كثيرا ما تهدف الى تحقيق أرباح مادية).

### III

#### بعض الأمثلة عن المشاركة في التكلفة و نموها عالميا

كما هو موضح أعلاه، فإن المشاركة في التكلفة تأخذ العديد من الأشكال. ولكن أيا كان شكلها فإن المشاركة في التكلفة بصفة عامة تزايدت حول العالم مع بداية القرن الحادي والعشرين – مثلما الحال في:

□ **الولايات المتحدة**، حيث تكاليف التعليم العالي – التي هي أصلا مرتفعة ومتسارعة الزيادة عبر الزمن – مستمرة في التزايد بشكل أسرع من التزايد في الحصة المحملة على الآباء والطلاب في صورة رسوم تعليمية في حين تتناقص الحصة المحملة على الحكومات أو دافعي الضرائب، وتتفاوت أجرة ورسوم التعليم، كما هو موضح في تقرير مجلس الكليات (2003) والتي تم تحليل مدى ملاءمتها من قبل جونستون (2001) – بصفة أساسية وفقا لكل ولاية ونوع المؤسسة (جامعة، معهد، وما إلى ذلك) بدلا من الدرجة العلمية – في مدى يبدأ من ألفين دولار أمريكي للطالب الى نحو خمسة آلاف دولار أو أكثر ( ويتضاعف هذا المبلغ على الأقل للطلاب القادمين من ولاية أخرى). وبذلك فإن إجمالي تكلفة الطالب المقيد في إحدى المعاهد المحلية والمقيم مع والديه تتراوح بين ما يقرب الى 5000 دولار في العام الى ما يقرب من 35,000 الى 40,000 دولار أمريكي في العام للطالب في جامعة أو معهد خاص مرموق ويقيم بشكل مستقل عن عائلته في إسكان طلابي أو ما شابه ذلك. على أية حال، فإن الولايات المتحدة لديها برامج مكثفة للمنح والهبات والقروض المدعومة على مستوى الولايات وعلى مستوى فدرالي وأيضا على مستوى المعاهد والكليات والجامعات ذاتها وذلك على أساس الاحتياج المادي للطالب أو على أساس قدراته العلمية، بحيث يستطيع كل الطلاب على الأقل تحمل تكاليف الجامعة أو المعهد الحكومي، وان تتوفر لغالبية الطلاب المتفوقين، بصرف النظر عن دخل عائلتهم، المساعدات المالية الكافية التي تكفل التحاقهم بالمؤسسات باهظة الثمن، وإن يكن من خلال قروض مكثفة أو عمل لبعض الوقت.

□ **المملكة المتحدة**، بدأت في عام 1997 كأول دولة أوروبية تفرض أكثر من رسم تعليمي اسمي – بالرغم من أنه مازال منخفض بالمقارنة بالجامعات والمعاهد العامة في الولايات المتحدة. إن رسوم التعليم في إنجلترا وويلز تصل الى أكثر من 1,500 دولار أمريكي ويمكن تغطيتها من خلال قروض وهبات للمحتاجين ماليا، بحيث يتم سدادها بنسبة من الدخل المستقبلي، أي " مشروطة بالدخل". إن الحكومة، في ورقتها البيضاء

الموضوعة على مائدة البحث في عام 2003، تقترح استبدال الرسوم التعليمية المقدمة برسوم تعليمية مؤجلة لكل الطلاب ويتم سدادها بعد التخرج بسعر فائدة يعادل نسبة الارتفاع العام في تكلفة المعيشة (أى أن سعر الفائدة الحقيقى يساوى صفراً). وهذا سوف يجعل كل من إنجلترا و الويلز أقرب بشكل كبير الى تطبيقات المشاركة فى التكلفة المعمول بها فى *اسكتلندا*، والتي سمحت فى عام 2001 باستبدال الرسوم التعليمية المقدمة (التي كانت تسدد من الآباء، بصرف النظر عن الحاجة المالية) بقرض إلزامى مشروط بالدخل (يسدده الطلاب من دخلهم فيما بعد)، وهو ما أسمته اسكتلندا "مساهمة" لصالح صندوق وقف الجامعة الاسكتلندية.

● **أستراليا**، افتتحت مخطط المساهمة فى التعليم العالى فى عام 1998، الذى وصف رسمياً بأنه " ... أسلوب عادل ومنصف" لضمان مساهمة الطلاب فى تكلفة التعليم العالى. " وقد بلغ رسم التعليم العالى فى عام 2001 نحو 2,600 دولار أمريكى لطالب الدراسات الأولى (للحصول على الدرجة الأولى من التعليم العالى، مثل البكالوريوس أو الليسانس) من العلوم والآداب، ولكن ممكن استعارة هذا المبلغ ثم سداده على انه قرض مشروط بالدخل وبمعدل فائدة - مماثل للمعمول به فى المملكة المتحدة - يعكس معدل التضخم السائد فى أستراليا.

● **فى عدة دول من أمريكا اللاتينية، فضلاً عن بعض دول شرق آسيا**، فقد أخذ نظام المشاركة فى التكلفة وتنوع الموارد المالية شكل الاعتماد المتزايد على رسوم التعليم ونمو القطاع الخاص للتعليم العالى المعتمد كلياً على الرسوم والمصروفات التعليمية (فى ذات الوقت الذى تتميز فيه الجامعات الحكومية بانعدام أو بضئاله الرسوم التعليمية). وهذا يؤدى الى وضع شاذ للطلاب من الطبقات المرتفعة والمتوسطة المرتفعة، والمألوف تمتعهم بالتعليم الثانوى الراقى (وعادة بالتعليم الثانوى الخاص) بشكل واسع النطاق ومن ثم قدرتهم على تخطى امتحانات القبول بالجامعات العامة، والالتحاق مجاناً بالجامعة الحكومية فى حين يتم يحرم الطلاب من العائلات الفقيرة والمتوسطة والقادمين من المناطق القروية من التعليم، أو يجبرون على دفع رسوم التعليم بالجامعات الخاصة والتي كثيراً ما تكون أقل مستوى من الجامعة العامة. إن هذا العدل المشبوه يستمر فى وضع الضغوط على الحكومة لإيجاد طريقة لتحويل بعض من عبء تكلفة التعليم العالى إلى العائلات والطلاب الملحقين بالقطاع العام.

● **روسيا**، حيث يضمن القانون أن يكون التعليم العالى مجاناً، أصبح ما يقرب من 50% من إيرادات الجامعة فى السنوات الأولى من القرن الحالى ممول من رسوم التعليم من خلال نظام المسار المزدوج السابق الإشارة إليه، و استخدمت تلك الثغرة القانونية أيضاً فى الصين قبل عام 1997، حين تم الاستغناء عنها فى مقابل تفضيل سياسة رسوم تعليمية موحدة نتيجة للارتباك والقلق من احتمالات العبث فى النظام الذى يقوم على التمييز البالغ الأهمية بين الطلاب الذى يعتقد أن جميعهم قادرين على الالتحاق واستكمال الدراسة فى التعليم العالى.

● **هناك**، حيث تعضيد التعليم العالى الخاص القائم على الرسوم التعليمية فى تزايد مستمر وحيث توصى وتقرر العديد من اللجان الرسمية بالبدء فى تنفيذ بعض أساليب المشاركة فى التكلفة المحدودة، ولكنها مازالت (وحتى عام 2003) لا تستطيع الإعلان رسمياً عن تبنى هذا المصطلح، بشكل أقل كثيراً من وغير متوافق مع واقع تطبيق السياسة الرسمية للرسوم التعليمية.

● **الصين** أيضاً مازالت دولة اشتراكية رسمياً، حيث كان التعليم العالى جزء من القطاع العام الضخم، مثل التأمين الصحى والمعاشات، وحيث كانت التكاليف تقع على عاتق الحكومة، فإنها الآن تفرض رسوم تعليمية على تقريباً كل الطلاب بقدر يتراوح بين 3,500 و 5,000 يوان أى (400 الى 600 دولار أمريكى). وهناك أيضاً أشكال جديدة من قروض الطلاب والمنح المربوطة بقدرات الطالب العلمية تحت التطوير فى عام 2003.

وهذه بعض من الأمثلة التي لا تحصى والتي تظهر لنا كيف إن الحكومات عبر العالم تحتضن - بغض النظر عن مرحلة وأسلوب التطبيق أو طريقة التعبير والنسيج السياسى لها - بعض الأنواع من المشاركة فى التكلفة فى صورة رسوم تعليمية، ومصاريف استخدام والتشجيع الرسمى لقطاع التعليم الخاص القائم على الرسوم التعليمية.

#### IV

### المنطق من المشاركة فى التكلفة

المنطق من المشاركة فى التكلفة يأخذ العديد من الأشكال. أحيانا تحويل بعض من تكلفة التعليم الى عاتق الآباء القادرين على سداد الرسوم - وبافتراض توافر نظم منح للمحتاجين الغير قادرين على السداد - كخطوة نحو المساواة. هذه هي المقولة التقليدية للاقتصاديين النيوليبيراليين (الليبراليين الجدد) المؤمنين باقتصاديات السوق. والذين يرون أن الازدهار العالمى للتعليم العالى ولذلك ينتظر منهم المشاركة فى تحمل بعض من تلك القيمة، والذين ينظرون إلى المشاركة فى التكلفة على إنها خطوة نحو كفاءة أفضل، استجابة أسرع، ومساواة. هذه المقولة تأخذ شكل أقوى عندما نأخذ فى الاعتبار العوامل الأربعة التالية: (1) أن التعليم العالى مازال قاسم لقليل من الناس نسبيا؛ (2) وهؤلاء القلة هم أساسا من الطبقة الراقية أو الطبقة المتوسطة المرتفعة (3) أن الضرائب التي تستخدمها الدولة لدعم التعليم العالى المجانى مصدرها الرئيسى الضرائب على الأعمال وعلى المبيعات، أو من خلال طبع المزيد من النقود الورقية ( والتي تؤثر بشكل كبير على الطبقات المتوسطة و الفقيرة نتيجة لزيادة معدلات التضخم وفقدان القدرة الشرائية للعملة؛ (4) محدودية المنح المتاحة سواء على أساس "الاحتياج المادي" أو على أساس "القدرة العلمية" و القروض المتوافرة عادة. (وخلافا لذلك، فأينما وجد ارتفاع فى معدلات الالتحاق بالتعليم غير مرتبط بدخل أو مركز الآباء بشكل عام، وحيث يكون النظام الضريبى أكثر تقدما ( أى أنه يقع على عاتق الأغنياء أكثر) وحيثما توفرت كل من المنح على أساس الاحتياج المادي و القروض عامة، فإن الادعاء بعدالة المشاركة فى التكلفة يصبح ادعاءً ضعيفاً).

فضلا عن أن - مازلنا تحت مظلة الاقتصاديين النيوليبيراليين المؤمنين باقتصاديات السوق- المشاركة فى التكلفة يمكن أن تستند على افتراض كونها تحقق كفاءة واستجابة أكبر للسوق، على الأقل أينما وجدا كلا من المنافسة و التكاليف محملين على المستهلك. ويكون جليا أن يتمتع سوق التعليم العالى باستجابة عالية من المستهلك، مثل أى مجال آخر، حيث ربما يكون "المستهلك" ( سواء كان الطالب أو الآباء) غير قادر على الحكم الصحيح لقيمة السلع المعروضة، أو ربما كان عرضة للخداع الإعلاني، أو ما يطلق عليه مسمى "الغش التجارى" أى الاحتيال على المستهلك. ولكن بشكل متزايد (و على مستوى دولي)، فإن الجامعة التقليدية ينظر إليها على إنها متجمدة و تخدم ذاتها فقط، وخصوصا أينما احتكرت الحكومة التعليم العالى المميز و أينما كان هناك القليل من الدوافع من أجل استجابة أكبر سواء لاحتياجات الطلاب والآباء أو للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. إن الجامعات والمؤسسات الأخرى التعليمية، سواء خاصة أو عامة، لا بد أن تتنافس على الطلاب و تدفع ثمن عدم كفاءتها أو/و عدم استجابتها unresponsiveness، بحيث ينظر إليها من وجهة النظر هذه على إنها توفر تعليم جيد، فى الوقت وبالطريقة التي تناسب الطالب، وليس على إنها تعمل فقط لخدمة الحكومة أو لتناسب أعضاء هيئة التدريس فقط.

وأكثر من هذا، أينما كان الطلاب وعائلتهم لا يتحملون شيئا أو يتحملون جزءاً ضئيلاً من تكلفة التعليم أو الإقامة أو الطعام (كالحال لعدة سنوات فى الاتحاد السوفيتي، والصين، وكثير من دول أفريقيا، وغالبية ما يعرف بالدول الاشتراكية)، فإن الطلاب ربما فضلوا البقاء فى هذا الوضع الى أطول مدة ممكنه، متجاهلين حق المجتمع الاقتصادى والاجتماعى من مزايا قيامهم بعمل منتج ومن ثم تعظيم الفائدة لأنفسهم وللدولة. على

أى حال، فإن القليل من المشاركة فى التكلفة – مثال ذلك عندما يتحمل كلاً من الطلاب و الآباء بعض التكاليف أو يضحون باحتياجات أخرى لتوفير تكاليف التعليم العالى – سوف يولد دافع قوى من جهة الطالب للجدية فى الدراسة والتخرج فى فترة مقبولة.

على أى حال، أن الأمر الأكثر إلحاحا – والأقل جدلا فكريا – فى حق المشاركة فى التكلفة هو ببساطة الحاجة الملحة لزيادة إيرادات التعليم العالى لمواجهة عاملين هامين غير قابلين للجدال. الأول هو الزيادة المطردة فى الطلب على التعليم العالى العام والخاص فى جل الدول، نظرا لإدراك أن التعليم العالى هو الدافع الرئيسى لعجلة التنمية القومية و المحقق للفرص والرفاهية الشخصية. وترجع تلك الزيادة فى العديد من الدول إلى الزيادة السكانية فى الفئة العمرية للالتحاق بالجامعات، بالإضافة الى ارتفاع معدلات إتمام التعليم الثانوى، والذى بالتالى أدت الى زيادة ارتفاع أعداد الراغبين فى الالتحاق بالتعليم العالى، بل أيضا اتسعت الفئة العمرية الملتحقة بالجامعات لتشمل الكبار والذين لم يلتحقوا بها فى شبابهم (ساقطى النظام). هذا الضغط على الطلب تشعر به الدول ذات الدخل المنخفض بصورة أكبر والتي مازالت فى مرحلة التحول من نظام التعليم العالى "الطبقي" الى تعليم "الحجم" بمعنى آخر تعليم العامة، فى الوقت نفسه التى تسعى فيه تلك الدول أن تكون أكثر قدرة على المنافسة الاقتصادية فى الاقتصاد العالمى المتصاعد. ولكن الزيادة فى الطلب على التعليم العالى نجده أيضا فى الدول التى حققت بالفعل تعليم الحجم أو حتى قريبة من المعدلات العالمية للالتحاق حيث متوسط "استهلاك" الطلب للتعليم العالى (أو على الأقل للتعليم بعد الثانوى) وصل الى أعلى المعدلات على الإطلاق.

على أى حال وحتى بدون هذه الضغوط على الالتحاق، فإن الجامعات التى توفر التعليم العالى (وبخاصة فى الدول النامية وذات الدخل المنخفض وفى دول التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاديات السوق) تعاني تقريبا جميعها من تقشف حاد ومتأزم يرجع جزء من هذا التقشف إلى واقع أن تكاليف الطالب فى التعليم العالى تميل الى الزيادة بنسب أسرع من نسب الزيادة فى تكاليف الوحدة فى القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة للمقاومة المعتادة من الأكاديميين (المؤسسات وأعضاء التدريس سواء) للمقاييس التى تؤدى الى رفع مستوى الإنتاج من خلال استبدال العمالة برأس المال أو من خلال تقليص بعض البرامج القائمة ولكنها أقل أولوية بما فى ذلك تكاليف العمالة المرتبطة بها. لكن غالبية عمليات التقشف التى تواجه التعليم العالى فى الكثير من دول العالم - مرة أخرى، وبخاصة فى الدول النامية والدول الملقبة بدول التحول – تنبع من ظرفين آخرين. الأول هو الصعوبة فى والعجز عن توليد المزيد من الإيرادات العامة (المرتكزة على الضرائب) كداله فى الصعوبة البالغة فى معظم الدول لكل أشكال الضرائب، وبخاصة عندما تعاني المصادر التقليدية للضرائب على الإيرادات من عدم القدرة على التأكد من صحتها، أو أن يكون الدخل غير معروف، أو قابل للإخفاء أو ممكن إبقائه خارج الدولة<sup>3</sup>. الثانى، وهو غالبا أكثر إلحاحا سياسيا، هو المنافسة المتصاعدة من قبل الحاجات العامة الأخرى مثل التعليم الثانوى، والصحة العامة، والإسكان، والبنية التحتية، والأمان الاجتماعى والرفاهية الاقتصادية، والأمن الداخلى والخارجى للدولة.

## V

### سياسات المشاركة فى التكلفة

<sup>3</sup>على سبيل المثال، فإن الضرائب كان تحصيلها أسهل نسبيا فى ظل النظام الاقتصادى المركزى مثل الحال فى الاتحاد السوفيتى السابق و شرق أوروبا قبل ما يسمى انهيار الشيوعى، وحيث يمكن التحكم فى القوة الشرائية فى كل مرحلة من مراحل الناتج المملوك للدولة عن طريق "معدل الدوران"، أو أشكال أخرى من القيمة المضافة للضرائب، والجولة تستطيع أيضا التحكم فى – ومن ثم فرض ضريبة على – كل التجارة الخارجية. إن الخصخصة والعولمة قد حدوا أساسا هذا الضرائب غير المنظورة والسهلة التحصيل و بدائلها الحالية – مثل الضرائب على الدخل، والبيع القطاعى، والأملاك، و سلع الرفاهية - تعد منظورة، وغير شعبية، ومكلفة، كما يسهل التهرب منها نسبيا و فنيا (فضلا عن سياسيا) يتعذر تحصيلها.

يبقى مصطلح المشاركة في التكلفة في جُلّ الدول مصدر جدال سياسى بصرف النظر عن تزايد انتشاره عبر العالم. وبعض المعارضة للأسف شخصية: أى إنها تركز على المعارضة الطبيعية والمتوقعة على أى سياسة تفرض رسوم على خدمات كانت مجانية سلفاً، أو لسياسة فرض رسوم تعليمية على هؤلاء الذين (سواء الآباء أو الطلاب) نشئوا على أن التعليم العالى الباهظ الثمن حق مجانيا مكتسب لهم. لكن المقاومة الأولية الأكثر أهمية للمشاركة في التكلفة يمكن توصيفها في ثلاث مفاهيم مميزة ومتشابكة وهي: (أ) فنية، (ب) واستراتيجية، (ج) و أيديولوجية.

المعارضة/الفنية: حيث الجدل حول المشاركة في التكلفة لا يكمن في كونها لا يجب أن يؤخذ بها ولكن في أنها في كثير من الأحيان غير فعالة و غير قابلة للتنفيذ – على الأقل في الدول الغير صناعية. و من أجل تفعيل المشاركة في التكلفة – بمعنى عدم تقليص و أيضا ربما تحسين الالتحاق العادل بالتعليم العالى – كما يجادل معارضيه يمكن بل ولا بد أن يتوفر معها المنح المرتكزة على الاحتياج المادي و المنح المرتكزة على القدرة العلمية (من أجل الاستعاضة عن عجز بعض الآباء غير القادرين افتراضيا عن المساهمة في النفقات )، بالتوازي مع توافر القروض التي يمكن للطلاب اقتراضها مقابل الدخل المستقبلي (المفترض أن يفوق في الحجم عن حجم الدين). وتتوافر السبل الفنية للدول المتقدمة صناعيا لتوفير هاتين الصفتين، بما في ذلك ما يلي:

- نظام ضريبي فعال و بصفة عامة يعمل جيدا مع درجة مرتفعة من الاستجابة الإرادية والتي تؤدي الى الإلمام بغالبية مصادر الدخل الخاضع للضريبة و يسمح بتقدير مأمون الى درجة كبيرة لدخل الأسرة ومدى احتياجها الى المساعدة.
- طرق لاقتفاء الأثر لحركة الأفراد، بما في ذلك نظام بريدي واسع المجال مزود بقدرة عالية لاقتفاء أثر الفارين، ونظم رسمية مطبقة لتحقيق من شخصيات جميع العاملين في مجالات العمل المختلفة.
- أنظمة لاحتجاز جزء من الأجور والرواتب من المنبع، الأمر الذي يؤدي الى إمكانية تسهيل عمليات السداد ( خاصة في القروض المشروطة بالدخل).
- نظام فعال للضمان الحكومي و سوق مال خاص اولى وثانوى، والذان معا يمكننا الادخار الخاص من المساهمة في تكميل الإيرادات العامة ( ومن ثم توفير بديل حقيقي بعيدا عن الاعتماد على الدخل الضريبي).

إن المعارضين للمشاركة في التكلفة (مثل بوشر و كينج، (1995) Buchert & King و كولكوف و مانور، (1991) Colcough & Manor) يتمسكون بأن غياب هذه الأنظمة المتقدمة تجعل من المنح الموزعة على أساس الحاجة و قروض الطلاب المتاحة على نطاق واسع غير فعالة أو باهظة التكلفة. والمؤيدين للمشاركة في التكلفة (تكلسيلاسى (2001) Tekleselassie ) يدعون أن الأنظمة اللازمة لتقدير "القدرات" و "الاحتياجات" يمكن أن تظل تعمل – على الأقل ببعض من العدالة التقريبية، في غياب مقاييس موثوق بها للدخل وللأصول مع ترك عبء إثبات الحاجة المالية على الأسر التي تدعى الحاجة، وذلك مع وضع عقوبات واضحة للإدلاء بمعلومات خاطئة، أيضا فإن المؤيدون لقروض الطلاب في الدول النامية (مثل وود هول 1998 wood hall، زيدرمان وألبرتش Ziderman & 1994 Albercht، زيدرمان 2001 Ziderman) يزعمون أن تقليل الدعم على الفوائد و الزيادة في جهود التحصيل النشطة يمكن أن تحسن معدل استرداد القرض الطلابي، وبالتالي رفع القيمة الحالية الحقيقية المعدلة لصكوك القروض ( حتى إذا كانت وعود مشروطة بالدخل فقط بحيث يتم سداد نسبة معلومة من الدخل المستقبلي، أو وعود بدفع ضريبة إضافية على الدخل)، حتى لو أن هذه الوعود تظل في الدفاتر الحكومية كأصول ذات قيمة مبهمه أى لا يمكن التحقق منها وحتى بلا مشتري خاص. لكن الواقع أن تحديد كلا من "الحاجة" المادية أو "القدرة" العلمية يعد أمراً صعباً و غالبا لا يمكن الاعتماد

عليه في أي دولة غير صناعية. و غياب سوق مالي خاص لصكوك القروض الطلابية في كل الدول فيما عدا مالا يتجاوز أصابع اليد الواحدة (أساسا الولايات المتحدة) يحد من اقتراض الطلاب للقيم التي تستطيع الحكومة توفيرها المولدة من الضرائب أو من التمويل بالعجز، وذلك بالتالي يحد من قدرة برامج قروض الطلاب من الإحلال محل الموارد العامة النادرة.

نوعا آخر من مقاومة المشاركة في التكلفة يمكن وصفه استراتيجي. هذا النوع من المعارضة لا يركز على الصعوبة المتوقعة من، أو عدم الكفاءة في التطبيق، ولا على أساس أيديولوجي، ولكن من اعتقاد أن التقبل السياسي للمشاركة في التكلفة تضعف من قدرة التعليم العالي التنافسية مقارنة بالحاجات العامة الأخرى المتنافسة على الموارد العامة. ووجهة النظر هذه تفر بأن هناك دائما طلبات حقيقية على إيرادات الخزانة العامة تفوق بكثير ما يمكن لأي حكومة استيفاءه. وكذلك تسلم بأن بعض هذه المطالب متساوية، وأحيانا أكثر إلحاحا، من مطالب التعليم العالي على التمويل العام. وتجادل المعارضة الاستراتيجية للمشاركة في التكلفة بأن افتراض أن التعليم العالي له قدرة أعلى لاستبدال الموارد العامة بمراد خاصة – بما في ذلك و ليس مقصورا على المشاركة في التكلفة – هو فرض مضلل، و يجعل تراجع إيرادات العامة من تمويل التعليم العالي سياسيا غاية في اليسر، وفي ظل المنافسة الشرسة على الموارد العامة النادرة، يصبح التعليم العالي في وضع تنافسي ضعيف بالمقارنة مع، على سبيل المثال، التعليم الأساسي، والصحة، والرخاء الاجتماعي، أو حتى الدفاع العام، حيث لا يستطيع أي من تلك الجوانب استبدال الموارد الحكومية برسوم من مصادر أخرى.

و منطق آخر مماثل، واستراتيجي أيضا، لمعارضة مفهوم المشاركة في التكلفة هو أنه بينما يمكن لمفهوم "رسوم مرتفعة-مساعدات مرتفعة" high tuition-high aid أن يضمن تحقيق العدالة equity وإمكانية الوصول access، فإن السياسيين في الواقع السياسي، الذين يواجهون طلبات عديدة على الموارد العامة النادرة، وأخذا في الاعتبار التزايد في أعداد السياسيين المحافظين، ووفقا ( لجونستون (1993) Johnstone) فإنهم ربما فضلوا الرسوم المرتفعة أكثر بكثير من المساعدات المرتفعة في صيغتها النظرية. والنتيجة ربما تكون الارتفاع المطرد في الرسوم التعليمية لتوفير بدائل للتمويل العام، ولكن دون أن يتوازي مع ذلك المساعدات اللائقة اللازمة لمواجهة حاجة الطلاب ذوي الدخل المحدود هم وعائلتهم. إن المؤيدين للمشاركة في التكلفة يرون أن هذا كله ربما كان صحيحا ولكن القدرة الأعلى للتعليم العالي على (بالمقارنة بالتعليم الأساسي على سبيل المثال) استبدال الإيرادات العامة بإيرادات خاصة أمرا مسلم به ولا يمكن لأحد إنكاره أو تجاهله، وأن السند للمجانبة أو لرسوم شديدة الانخفاض سندا ضعيفا جدا (بل حتى لا يعكس إلا مصالح شخصية) ويستطيع فعليا الحط من شرعية التعليم العالي في الحصول على الموارد العامة.

والشكل الثالث من أشكال مقاومة المشاركة في التكلفة وربما كان أساسيا والأكثر أهمية، هو أيديولوجي. والمعارضة هنا تنبع من عدة جهات نظر، مع اختلاف درجاتها، فإن جميعها يمكن تصنيفها على إنها نقد لى: الملكية الخاصة لرأس المال؛ والحركة الدولية لرأس المال، والإنتاج، والتجارة (أي العولمة)؛ و تقبل عدم العدالة الاجتماعية والاقتصادية المستمرة. ويحتضن وجهة النظر هذه العديد من الاشتراكيين و الماركسيين الجدد، وتركز بشدة على الفائدة العامة للشعب، أي على الفوائد الاجتماعية لهم، وعادة تتجاهل، أو فعليا تقلل من، عائد التعليم العالي الخاص، وخاصة في هيئة التدفق الأعلى للدخل المتوقع تحقيقه من خلال المزيد من التعليم. ويعد التعليم العالي على الأقل في صيغته المتواجدة في جُل الدول، وخاصة في حالاته الأكثر تقدما وانتقائا، كمقياس أساسي و أداة لتوارث المركز والقوى – وخاصة إذا تم ربطها بالسعر (أي الرسوم التعليمية).

وفى مفهوم الليبراليين الجدد فإن التعليم العالى المجانى هو فى الواقع غير عادل لأنه يميل الى أن يكون مدفوعا من الجميع، بينما يستفيد منه بصورة اكبر الأثرياء، لكن المعارضة الناقدة للمشاركة فى التكلفة ترى أن عدم العدالة هذه لا بد أن يعدل من خلال إصلاح أعمق للهيكال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، مستهدفا ليس الشريحة الصغيرة، بل الشرائح العريضة من القطاع العام، وأكثر بكثير من الإنتاج الإجمالى من السلع والخدمات المحددان والموزعان من قبل الحكومة فضلا ذلك على السوق. إن الاعتماد على الرسوم التعليمية، من وجهه النظر الناقدة، يفتح الباب على مصراعيه للرسوم التعليمية المرتفعة الأبدية (أو الدعم القليل للأبد) ويؤيد مفهوم قوى السوق فى كل مجالات التعليم العالى، وينقص من أهمية أن التعليم هو "ثقافة وحسب" أو لا يمكن ترجمته الى وظيفة أفضل وراتب أعلى. إن التعليم العالى، من وجهة النظر هذه، يتعين أن يكون مجانيا لكل الطلاب (ومن ثم الآباء) وفى منأى من كل (أو على الأقل غالبية) ضغوط السوق.

إن النظرة النقدية ترفض أيضا المفهوم التقليدى لليبراليين الجدد بأن الموارد العامة هى فى الأصل محدودة، بل وتزداد حدة، وأن البدائل على الأقل تطبيق بعض من المشاركة فى التكلفة يرجع الى محدودية الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالى أو الى الوضع الرث لها- وفى كلتا الحالتين فإن الضرر يقع على هؤلاء غير القادرين علميا أو/و غير القادرين ماديا. ومن وجهه النظر النقدى، فإن ما يبدو انه يحل بشكل جوهري من الطاقة الضريبية هو توليفة من: (أ) فقد الإرادة السياسية على فرض ضرائب؛ (ب) نقص كفاءة تحصيل الضرائب الحكومية؛ (ج) الإفراط فى الملكية الخاصة ( الأمر الذى يجعل فرض الضريبة أقل شعبية سياسيا وأكثر صعوبة؛ (د) تقبل وتشجيع مزيد من حركة رأس المال الدولية والطاقت الإنتاجية (العولمة)، والتى بالتالى تسمح للأفراد والشركات بتحويل أصولها والدخل الخاضع للضريبة الى المناطق الأقل فى نسب الضرائب.

إن سياسات المشاركة فى التكلفة، مثل سياسات غالبية المجالات الأخرى، هى توليفة حارة حقيقية للأوليات، والأيدولوجيات، والمنافع الخاصة، والثقة (أوعدمها) فى الحكومة، والثقة بأن الحكومة قادرة على غرس سياستها بأمانة وكفاءة فى التكلفة (أسلوب الكلفة-الفعالية). هذا بصفة خاصة هى الحالة فى الدول غير الصناعية كما هو الحال فى دول مثل الصين والتى تخطو نحو التصنيع بخطوات ثابتة ولكن مازالت تعجز عن توفير الاحتياجات العامة للشعب بما فى ذلك التوسع فى الالتحاق فى التعليم العالى.

وأخيرا، فإن الأمر الأكثر إلحاحاً للمشاركة فى التكلفة فى التعليم العالى، على الأقل كإتجاه سياسى مناسب، هى أن القدرة الضريبية للحكومة محدودة. ويصبح الأمر الأكثر إلحاحا، وبخاصة فى الدول الأقل تصنيعا فى العالم، من وجهه النظر تلك بأنه حتى إذا كانت الطاقة الضريبية غير محدودة- أى أنه يمكن تنمية الموارد العامة- فإن التعليم العالى لم يعد فى مقدمة الاحتياجات العامة العليا. إن العجز الواضح فى تمويل التعليم الأساسى والصحة العامة، والصرف الصحى، والبنية التحتية، والإسكان، والإصلاح والمحافظة على البيئة، والاقتصاد "كشبكة الأمان" هم فى الغالب أكثر إلحاحا سياسيا وجوهريا من التعليم العالى.

وليس هذا للحظ من دعوى حاجة التعليم العالى للموارد العامة، سواء كان تعليم حكومى أو خاص. إن بعض قيم وأشكال التعليم العالى مازالت تكمن فى الفرص الفردية والحاجات الشخصية، بصرف النظر عن العائد الخاص المجنى من الزيادة فى الدخل. إن التعليم العالى، الممول حكوميا، مازال أساسيا لغالبية أشكال البحوث الرئيسية، ولحفظ وإيصال الثقافة، ومؤازرة المجتمع المدنى. ولا يمكن للمشاركة فى التكلفة أن تحقق هذه الأهداف.

علاوة على هذا، ومن أجل أن تصبح المشاركة فى التكلفة مؤتلفة مع إمكانية الوصول والعدل بين الطلاب، فإنها لابد أن تصاحبها سياسات وبرامج من المساعدات المالية، وبرامج أخرى لتعويض عدم العدالة فى الفرص المتاحة فى مرحلة التعليم الثانوى، وإصلاح المناهج وعلم أصول التدريس. لكن المشكلتين الشائكتين المتمثلين فى تحديد حجم المساهمة المناسبة للآباء (ومن ثم قياس حجم المساعدة اللازمة) وأسلوب استرداد التكلفة من الخريجين فى صيغة دفعات سداد القرض أو ضريبة دخل أعلى، لابد أن تظلا مستحودتين على اهتمام الأكاديميين ومحلى السياسات الحكومية بالتساوى.

وفى النهاية، فالمشاركة فى التكلفة ربما تصبح أفضل حالا كمفهوم وسياسة عامة عن إنها أجنة أو روستة سياسة خاصة. لقد كان هناك العديد من البدايات الخاطئة وحتى الفشل، وبخاصة فى دنيا سياسات رسوم التعليم وبرامج قروض الطلاب. ولكن الحاجات الفائقة، والشعبية العام، للتعليم العالى، فضلا عن المحدودية الفجة للموارد العامة و المنافسة الشرسة الدائمة على تلك الموارد المحدودة تعنى أن الهدف من التعليم العالى سوف يستمر فى أسر السياسيين ومحلى السياسات، حتى فى مواجهة المعارضة السياسية الحتمية. إن الفهم العميق والمقدر لسياسات المشاركة فى التكلفة يجب أن يساعد أجنة تلك السياسة.

## References

- Buchert, L, & King, K. (1995) *Learning from Experience: Policy and Practice in Aid to Higher Education*. The Hague: Centre for the Study of Education in Developing Countries.
- Colclough, C. & Manor, J. (1991) *States or Markets? An Assessment of Neo Liberal Approaches to Education Policy*. Oxford: Clarendon Press.
- Johnstone, B. \_ (1986) *Sharing the Costs of Higher Education: Student Financial Assistance in the United Kingdom, the Federal Republic of Germany, France, Sweden, and the United States*. New York: College Entrance Examination Board.
- Johnstone, B. \_ (1991) "The Costs of Higher Education," in Philip G. Altbach, ed., *International Higher Education: An Encyclopedia*, Vol. 1. New York: Garland Publishing, Inc., pp. 59-89.
- Johnstone, B. (1992) "Tuition fees," in Burton R. Clark and Guy Neave, eds., *The Encyclopedia of Higher Education*, Vol. 2. London: Pergamon Press, pp. 1501-1509.
- Johnstone, B. (1993) *The High Tuition-High Aid Model of Public Higher Education Finance: The Case Against*. Albany: Office of the SUNY Chancellor [for the National Association of System Heads].
- Johnstone, B. Higher Education and Those 'Out-of-Control Costs' (2001) Altbach, P. Gumpert, P. & Johnstone, B. eds., *In Defense of American Higher Education*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, pp. 144-180.
- Johnstone, B. \_ (2002) Challenges of Financial Austerity: Imperatives and Limitations of Revenue Diversification in Higher Education, *The Welsh Journal of Education [Special International Issue edited by M. Woodhall]* Vol. 11, Number 1, 2002, pp. 18-36
- Johnstone, B. (2003) Cost Sharing in Higher Education: Tuition, Financial Assistance, and Accessibility in Comparative Perspective, *Czech Sociological Review*, Vol. 39 No. 3pp. 351-374.
- McMahon, W. (1988) Potential Resource Recovery in Higher Education in the Developing Countries and the Parents' Expected Contribution, *Economics of Education Review*, 7 (1).
- Shen H. & Li, W. (2003) A Review of the Student Loan Scheme in China, final report prepared for the UNESCO-Bangkok Regional Study on Student Loan Schemes.
- Tekleselassie, A. (2001) Targeting Subsidies to Higher Education: Means Testing in Comparative Perspective. Buffalo: Center for Comparative and Global Studies in Education [International Comparative Higher Education Finance and Accessibility Project. <
- Woodhall, M. (1988) Designing a Student Loan Programme for a Developing Country: The Relevance of International Experience, *Economics of Education Review*, Vol. 7, No. 1:153-161.
- Woodhall, M. \_ (1992) Changing Sources and Patterns of Finance for Higher Education: A Review of International Trends, *Higher Education in Europe*, Vol. 17, No. 1, pp. 141-149.

World Bank (1994) *Higher Education: Lessons of Experience*. Washington, DC: The World Bank.

Ziderman, A, & Albrecht, D. (1995) *Financing Universities in Developing Countries*. Washington, DC: The Falmer Press.

Ziderman, A. (2002) "Alternative Objectives of National Student Loan Schemes: Implications for Design, Implementation, and Policy." *The Welsh Journal of Education [Special International Issue edited by M. Woodhall]* Vol. 11, Number 1, 2002, pp. 37-47.